



## الدورة التاسعة

كينغستون، جامايكا

٢٨ تموز/يوليه - ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣

المعلومات المستمدة من التشريعات الوطنية ذات الصلة بالمسائل المرتبطة  
بمشروع القواعد المتعلقة بالتنقيب عن كبريتيدات العقييدات المتعددة  
المعادن والقشور الغنية بالكوبالت واستكشافها في المنطقة  
من إعداد الأمانة العامة

١ - في اجتماع اللجنة القانونية والتقنية، المعقود خلال الدورة الثامنة للسلطة في عام ٢٠٠٢، بصدد عملها على مشروع القواعد المتعلقة بالتنقيب عن كبريتيدات العقييدات المتعددة المعادن والقشور الغنية بالكوبالت واستكشافها في المنطقة ("مشروع القواعد")، طلبت اللجنة إلى الأمانة العامة، في جملة أمور، استعراض الأحكام النموذجية الواردة في الوثيقة ISBA/7/C/2، المرفق، بغية إعداد مشروع مجموعة منقحة من القواعد. ومن بين المسائل المرتبطة بمشروع القواعد الذي ستنظر فيه اللجنة في اجتماعها المقبل الذي يستغرق أسبوعين خلال الدورة التاسعة للسلطة التي تعقد في عام ٢٠٠٣، المسائل المتعلقة بإيجاد نظام للرسوم التصاعديّة بدلا من نظام التخلي، ومواصلة النظر في النظام الشبكي للترخيص، ومواصلة تطوير النظام الموازي من حيث انطباقه على هذه الموارد. كما طُلب أن تأخذ الأمانة العامة في اعتبارها أحكام التشريعات الوطنية ذات الصلة، سواء المتعلقة باليابسة أو بُعيد الشاطئ، التي قد تفيد اللجنة في مداولاتها.

٢ - وفي ضوء تلك الطلبات، قامت الأمانة العامة، بمساعدة خبيرين استشاريين متخصصين، بإجراء بحوث شاملة وإعداد ثلاثة تقارير ومجموعة من الموارد المرجعية بشأن الأحكام النموذجية ١ و ٣ و ٥ و ٦ و ٨. وتم تجميع التقارير الثلاثة والمواد المرجعية في مجلد

واحد بعنوان "المعلومات المستمدة من التشريعات الوطنية ذات الصلة بالمسائل المرتبطة بمشروع القواعد المتعلقة بالتنقيب عن كبريتيدات العقيدات المتعددة المعادن والقشور الغنية بالكوبالت واستكشافها في المنطقة"، سيتاح لجميع أعضاء اللجنة.

٣ - وقد أحررت البحوث وفقا للمبادئ التالية:

(أ) تغطي الدراسات التشريعات الوطنية ذات الصلة والممارسات التعاقدية لكل من بلدان القانون العام والقانون المدني، فضلا عن بلدان النظم القانونية الأخرى؛

(ب) يتصل العنصر الأساسي للدراسات بالأحكام النموذجية الواردة في مرفق الوثيقة ISBA/7/C/2، وعلى وجه التحديد مناطق التعاقد، وطول مدة التعاقد، وبرامج التخلي، وبخاصة باستخدام نظام شبكي أو نظام القطع للترخيص ونظام للرسوم التصاعدي بدلا من نظام التخلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه بغية تمكين الدول النامية الأعضاء في السلطة من المشاركة في الأنشطة المتعلقة بالموارد ذات الصلة في المنطقة، ينبغي أن تركز البحوث المتصلة بأنواع الترتيبات والعقود المبرمة بين الشركات (الوطنية والأجنبية وعبر الوطنية) والحكومات على تقاسم أسهم رأس المال بدلا من تقاسم الإنتاج كأحد البدائل الممكنة للنظام الموازي الوارد في الاتفاقية والاتفاق.

(ج) تركز الدراسات بالدرجة الأولى على مرحلة الاستكشاف. ومع ذلك، قد ينظر أيضا، حسب الاقتضاء، في تطبيق خيار محدد (مثلا، مشروع مشترك) للاستغلال.

٤ - ويتألف التقرير الأول المعنون "دراسة مقارنة لتشريعات وعقود التعدين الوطنية" من ثلاثة أجزاء وسبعة تذييلات. وهو يغطي تشريعات وعقود التعدين الوطنية بصفة عامة والتشريعات في آسيا وأوروبا وأستراليا بصفة خاصة. وترتكز الدراسة المقارنة على الأحكام المتعلقة بفترة الاستكشاف التمهيدي في النظم الوطنية المختارة، بما في ذلك الاشتراطات المتعلقة بمنطقة العقد ومدته والتخلي عنه، ونظم الدفع التصاعدي. وتمثل الدراسات الفردية المختارة في التقرير ٣٠ من النظم التشريعية و/أو التعاقدية في إطار سبعة أنواع رئيسية من العقود من ٢٧ بلدا من بلدان التعدين والنفط في جميع أنحاء العالم. كما يقدم التقرير في الجزء الأخير منه بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات والتوصيات العملية لزيادة توضيح كل حكم من الأحكام النموذجية للقواعد ذي صلة بالموضوع.

٥ - والتقرير الثاني المتعلق بالمسائل الرئيسية المرتبطة بالقواعد مخصص لاستعراض وتحليل تشريعات وعقود التعدين في نحو ١٥ بلدا أفريقيا، و ٩ من بلدان أمريكا اللاتينية، وكندا. وترتكز الدراسة على حجم تراخيص الاستكشاف ومددها والتخلي عنها، واستخدام نظام الشبكة أو القطع للترخيص، ووضع نظام للرسوم التصاعدي بدلا من نظام التخلي، وتقسام

أسهم رأس المال بدلا من تقاسم الإنتاج. وكانت نتائج الدراسة تتصل بالأحكام النموذجية ١ و ٣ و ٤ و ٦ و ٨ من مشروع القواعد.

٦ - أما التقرير الثالث فيوفر للجنة دراسة تحليلية للتشريعات الاتحادية والممارسات التعاقدية ذات الصلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

٧ - كما تزود اللجنة بمواد مرجعية للأحكام النموذجية ١ و ٣ و ٥ و ٦ و ٨ من مشروع القواعد. وهذه المواد عبارة عن تجميع لمقتطفات من الأحكام ذات الصلة الواردة في التشريعات والعقود النموذجية الوطنية لنحو ٢٠ من بلدان التعدين الرئيسية وتلك العقود التي صاغها بعض كبار الخبراء في صناعة النفط والغاز. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن المواد المرجعية تذييلين، أحدهما به خرائط بيانية تبين مقارنة المشاركة الحكومية والشروط المالية ونطاق حدود استعادة التكلفة، والآخر به قائمة تضم تشريعات وعقود التعدين الوطنية والدولية التي جمعتها السلطة الدولية لقاع البحار.